البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آذار 2016

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ خلال عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال عام 2014. وواصل المستوى العام للأسعار تراجعه، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2016 وبنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2015. فيما ارتفع معدل البطالة خلال عام 2015 ليصل إلى 13.0٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 11.9٪ خلال عام 2014.

القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شباط 2016 بمقدار 324.5 مليون دولار (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,828.9 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شباط 2016 بمقدار 166.8 مليون دينار (0.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 31,772.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شباط 2016 بمقدار 194.6 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 21,298.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شباط 2016 بمقدار 207.6 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 32,806.1 مليون دينار، وقد تأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 217.8 مليون دينار (0.8٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 10.2 مليون دينار (0.2٪).
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في شباط 2016 بمقدار 20.1 نقطة (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,116.3 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 928.6 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 583.5 مليون دينار خلال عام 2014. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 932.0 مليون دينار ليبلغ 13,457.0 مليون دينار (50.5٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 1,360.4 مليون دينار ليصل إلى 9,390.5 مليون دينار (35.3٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 85.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015 مقابل 80.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 بنسبة 16.6٪ لتبلغ 362.4 مليون دينار، بينما ارتفعت المستوردات بنسبة 13.7٪ لتبلغ 1,135.9 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 37.0٪ ليصل إلى 773.5 مليون دينار، مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015. وتشير البيانات الأولية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 5.7٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 4.6٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهرين الأولين من عام 2016 انخفاضاً بنسبة 4.5٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2015 ارتفاعاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 2,396.1 مليون دينار (9.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.9٪ من GDP مقارنة مع 12.6٪ من GDP في عام 2014. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 904.4 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة مع 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 24,357.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شباط 2016 بمقدار 324.5 مليون دولار (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,828.9 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شباط 2016 بمقدار 166.8 مليون دينار (0.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 31,772.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شباط 2016 بمقدار 194.6 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 21,298.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية شباط 2016 بمقدار 207.6 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 32,806.1 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفوائد على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك في نهاية شباط 2016 مقارنة مع نهاية عام 2015 باستثناء أسعار الفائدة على تسهيلات الجاري مدين والودائع تحت الطلب.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شباط 2016 بمقدار 20.1 نقطة (0.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,116.3 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شباط 2016 بمقدار 576.7 مليون دينار (3.2٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتصل إلى 17,408.0 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية شباط			
2016	2015		2015
US$ 13,828.9 -2.3٪	US$ 13,536.8 -3.8٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,153.5 0.5٪
31,772.4 0.5٪	29,928.9 2.4٪	السيولة المحلية	31,605.5 8.1٪
21,298.1 0.9٪	19,357.4 0.4٪	التسهيلات الائتمانية	21,103.5 9.5٪
18,385.8 1.6٪	17,283.1 -0.1٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	18,098.2 4.6٪
32,806.1 0.6٪	31,038.0 2.6٪	إجمالي ودائع العملاء	32,598.5 7.7٪
26,232.3 0.8٪	24,760.1 3.1٪	ودائع بالدينار	26,014.5 8.3٪
6,573.8 -0.2٪	6,277.9 0.5٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,584.0 5.4٪
25,834.6 0.1٪	24,407.0 1.8٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	25,799.8 7.6٪
21,213.0 0.2٪	20,000.8 2.2٪	ودائع بالدينار	21,163.1 8.1٪
4,621.6 -0.3٪	4,406.2 0.1٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,636.7 5.3٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

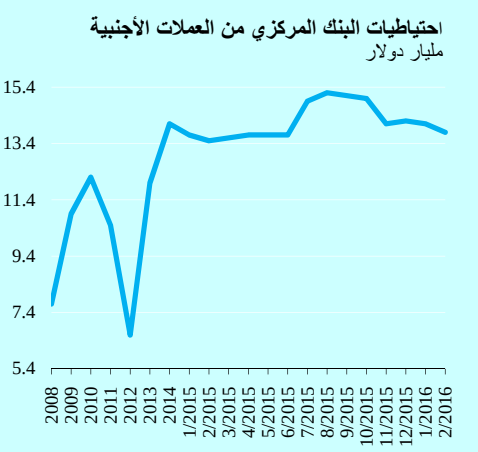

انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شباط 2016 بمقدار 324.5 مليون دولار (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,828.9 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شباط 2016 بمقدار 166.8 مليون دينار (0.5٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتبلغ 31,772.4 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 688.4 مليون دينار (2.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شباط 2016 مع نهاية عام 2015، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  – ارتفعت الودائع في نهاية شباط 2016 بمقدار 194.3 مليون دينار (0.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 27,866.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 721.5 مليون دينار (2.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

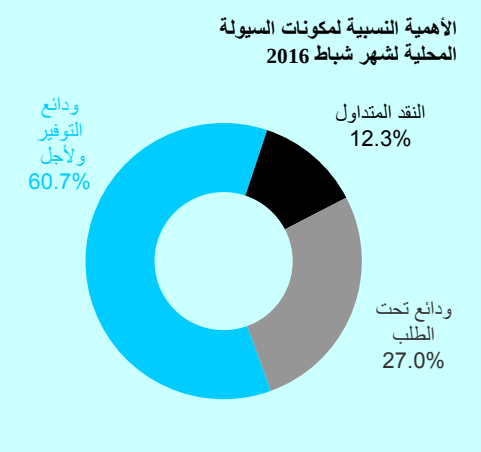

- انخفض النقد المتداول في نهاية شباط 2016 بمقدار 27.5 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 3,905.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 33.0 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

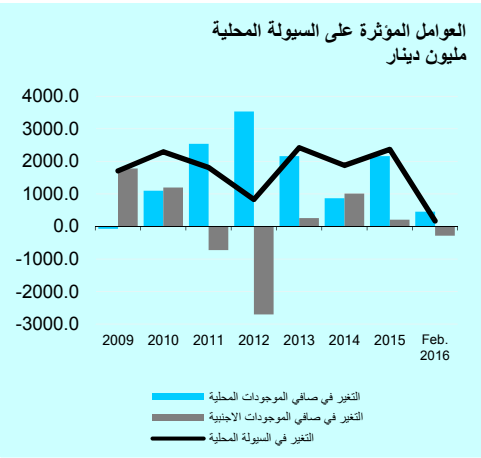

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شباط 2016 بمقدار 451.4 مليون دينار (1.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقابل ارتفاع قدره 512.9 مليون دينار (2.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 417.5 مليون دينار (1.4٪)، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 33.8 مليون دينار (0.6٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شباط 2016 بمقدار 284.5 مليون دينار (3.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقارنة مع ارتفاع مقداره 175.6 مليون دينار (2.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد تأتى ذلك نتيجة لانخفاض هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 233.0 مليون دينار (11.7٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 51.5 مليون دينار (0.5٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2015		نهاية شباط 2015	نهاية شباط 2016
8,137.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,107.8**	**7,852.8**
10,124.2	البنك المركزي	10,050.2	10,072.7
-1,986.9	البنوك المرخصة	-1,942.3	-2,219.9
23,468.2	**الموجودات المحلية (صافي)**	**21,820.9**	**23,919.6**
-5,781.8	البنك المركزي، منها:	-5,915.1	-5,748.0
1,519.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,421.8	1,635.2
-7,324.1	أخرى (صافي*)	-7,359.2	-7,406.2
29,250.2	البنوك المرخصة	27,736.0	29,667.7
10,220.9	الديون على القطاع العام (صافي)	9,747.2	10,406.5
18,681.3	الديون على القطاع الخاص	17,817.4	18,957.5
348.0	أخرى (صافي)	171.4	303.7
31,605.5	**السيولة المحلية (M2)**	**29,928.9**	**31,772.4**
3,933.2	**النقد المتداول**	**3,771.4**	**3,905.8**
27,672.3	**الودائع، منها:**	**26,157.5**	**27,866.6**
4,709.6	بالعملات الأجنبية	4,467.9	4,673.2

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكـل أسعــار الفائــدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.
- كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2015		شباط 2015	2016
3.75	إعادة الخصم	4.00	3.75
3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.75	3.50
1.50	نافذة الإيداع	1.75	1.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.75	2.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.75	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

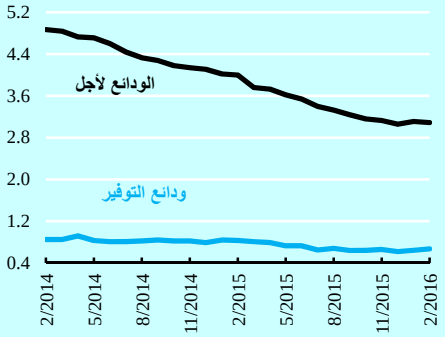

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط 2016 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.09٪، ليرتفع بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط 2016 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.67٪، ليرتفع بذلك بمقدار 5 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط 2016 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.31٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

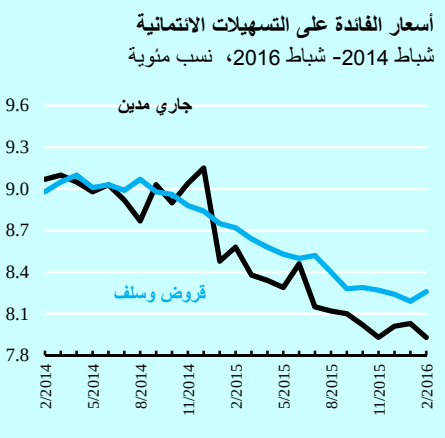

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط 2016 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.93٪، لينخفض بذلك بمقدار 8 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر شباط 2016 بمقدار 97 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.56٪، ليرتفع بذلك بمقدار 86 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2015		شباط 2015	شباط 2016	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.32	تحت الطلب	0.46	0.31	-1
0.62	توفير	0.83	0.67	5
3.06	لأجل	4.00	3.09	3
	التسهيلات الائتمانية			
8.70	كمبيالات واسناد مخصومة	10.05	9.56	86
8.24	قروض وسلف	8.72	8.26	2
8.01	جاري مدين	8.58	7.93	-8
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.63	8.37	-

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط 2016 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 7 نقاط أساس ليبلغ 8.26٪، ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن نهاية عام 2015.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر شباط 2016 ما نسبته 8.37٪ محافظاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر شباط 2016 ما مقداره 517 نقطة أساس لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 بمقدار نقطة أساس واحدة.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شباط 2016 ما مقداره 194.6 مليون دينار، أو ما نسبته (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 82.9 مليون دينار (0.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية شباط 2016، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 133.3 مليون دينار (2.7٪)، يليه التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى" والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد بمقدار 91.4 مليون دينار (1.8٪)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 63.2 مليون دينار (2.9٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع التجارة العامة بمقدار 115.1 مليون دينار (3.0٪)، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 59.1 مليون دينار (1.8٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شباط 2016، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 287.7 مليون دينار (1.6٪). وفي المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 68.3 مليون دينار (3.1٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 12.3 مليون دينار (3.8٪)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 7.8 مليون دينار (1.6٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية بمقدار 4.7 مليون دينار (52.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شباط 2016 ما مقداره 32,806.1 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 207.6 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 777.0 مليون دينار (2.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر شباط 2016 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 169.7 مليون دينار (6.2٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 44.3 مليون دينار (1.2٪)، وودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 34.9 مليون دينار (0.1٪). في حين انخفضت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 41.3 مليون دينار (9.3٪).
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شباط 2016، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 217.8 مليون دينار (0.8٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 10.2 مليون دينار (0.2٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2015.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شباط 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2015. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر شباط من عام 2016 بمقدار 34.3 مليون دينار عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 219.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 52.1 مليون دينار (28.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 404.7 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 18.6 مليون دينار (4.4٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2015.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2016 بواقع 6.6 مليون سهم (3.1٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 206.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 43.0 مليون سهم (21.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 419.2 مليون سهم، بالمقارنة مع 453.0 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2016 انخفاضاً قدره 30.8 نقطة (1.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,116.3 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 25.9 نقطة (1.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2015 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 20.1 نقطة (0.9٪) مقابل ارتفاع قدره 30 نقطة (1.4٪) في نهاية شهر شباط من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 67.2 نقطة (3.9٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 19.4 نقطة (1.0٪)، وارتفاع أسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 8 نقاط (0.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقا للقطاع

2015		شباط 2015	شباط 2016
2,136.3	الرقم القياسي العام	**2,195.5**	**2,116.3**
2,906.2	القطاع المالي	2,984.9	2,914.2
1,848.8	قطاع الصناعة	1,827.7	1,829.5
1,726.7	قطاع الخدمات	1,823.0	1,659.5

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2016 ما مقداره 17.4 مليار دينار، منخفضة بمقدار 248.5 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل

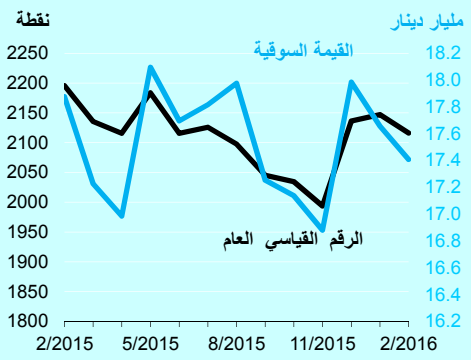

ارتفاع بلغ 48.5 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2015 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 576.7 مليون دينار (3.2٪)، مقارنة مع انخفاض بلغ 206.4 مليون دينار (1.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر شباط من عام 2016 تدفقاً موجباً بلغ 44.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 3.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2016 ما قيمته 71.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 26.7 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 40.2 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب بلغ 2.4 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2015		شباط 2015	شباط 2016
3,417.1	حجم التداول	237.7	219.5
13.9	معدل التداول اليومي	12.5	10.5
17,984.7	القيمة السوقية	17,876.2	17,408.0
2,585.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	248.0	206.3
10.6	صافي استثمار غير الأردنيين	3.0	44.5
981.7	شراء	37.1	71.3
971.1	بيع	34.0	26.7

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2015 بنسبة 2.6٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.3٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.6٪ خلال الربع الرابع من عام 2015 مقابل نمو نسبته 7.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2015 بنسبة 2.4٪، مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال عام 2014. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7٪ مقابل 6.6٪ خلال عام 2014.

- واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، تراجعه خلال الشهرين الأولين من عام 2016 وبنسبة 0.9٪ مقابل تراجع نسبته 0.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2015.

- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2015 بشكل ملحوظ ليصل إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و 22.5٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.7٪ للإناث) خلال عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.6٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.4٪ مقابل 3.1٪ خلال عام 2014. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.6٪ خلال عام 2015، مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.7٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 6.6٪ خلال عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 2.3٪ مقابل 3.4٪ خلال عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2015

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2015-2013

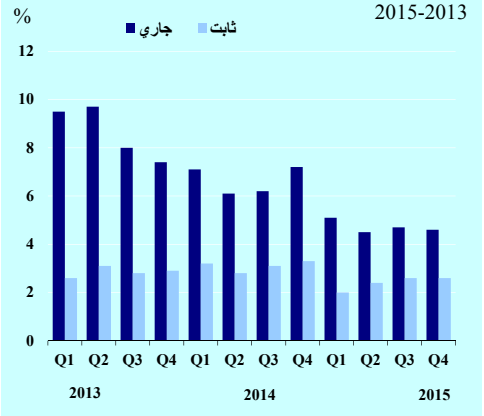

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2015 الخدمات المالية (0.5 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، "منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 70.8٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2015.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين"، و"النقل والتخزين والاتصالات" بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات "المطاعم والفنادق" والإنشاءات تراجعاً في أدائها. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي "منتجو الخدمات الحكومية"، و"الخدمات المنزلية" واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2014.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	2014	2015	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	3.1	2.4	3.1	2.4
الزراعة	7.6	5.0	0.2	0.2
الصناعات الاستخراجية	27.6	11.0	0.3	0.2
الصناعات التحويلية	1.5	1.3	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	3.3	10.9	0.1	0.2
الإنشاءات	6.8	-1.3	0.3	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	3.9	1.2	0.3	0.1
المطاعم والفنادق	2.9	-3.3	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	1.6	3.1	0.2	0.5
الخدمات المالية	2.7	4.8	0.3	0.5
العقارات	2.2	2.1	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	4.7	4.0	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	2.3	2.3	0.3	0.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	7.0	5.7	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل المساحات المرخصة للبناء (16.9٪) وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (2.9٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة (-12.6٪)، وعدد المغادرين (-5.4٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	2015	المؤشـر	2015	الفترة المتاحة	2016
-0.2	**-1.2**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	-	كانون ثاني	-
-1.5	4.1	المنتجات الغذائية والمشروبات	-		-
5.3	-4.4	منتجات التبغ	-		-
-2.9	6.0	المنتجات النفطية المكررة	-		-
9.7	-14.6	الإسمنت والجير والجبص	-		-
0.6	2.7	الحديد والصلب	-		-
-6.4	-3.8	المنتجات الكيميائية	-		-
28.3	**11.4**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	-		-
38.6	10.9	الفوسفات	-		-
20.3	12.9	البوتاس	-		-
7.2	**-12.5**	**المساحات المرخصة للبناء**	**-37.3**		**16.9**
-2.8	**-7.9**	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-14.9**	كانون ثاني – شباط	**2.9**
-1.7	**-0.7**	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-9.5**		**3.7**
16.7	**-3.5**	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**19.3**		**-12.6**
-0.5	**-7.4**	**عدد المغادرين**	**-7.1**		**-5.4**
22.4	**-2.0**	**حجم التداول في سوق العقار**	**-14.3**		**6.2**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعه خلال الشهرين الأولين من عام 2016 وبنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2015. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى استمرار تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ "الوقود والإنارة" (-8.6٪)، والنقل (-4.7٪)، واللحوم والدواجن (-8.3٪) لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الشهرين الأولين من العام الحالي بمقدار (-1.7) نقطة مئوية.

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الشهرين الأولين للأعوام % (2016-2008)

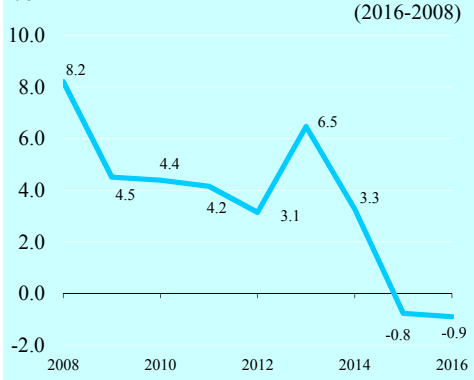

التضخم خلال الشهرين الأولين للاعوام 2015 - 2016

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي		المساهمة في التضخم	
		كانون ثاني – شباط		كانون ثاني – شباط	
		2015	2016	2015	2016
جميع المواد	100.0	-0.8	-0.9	-0.8	-0.9
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.4	0.7	-2.8	0.2	-0.9
اللحوم والدواجن	8.2	-0.6	-8.3	-0.1	-0.7
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	0.9	-1.6	0.0	-0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	-8.0	-4.5	-0.3	-0.2
الفواكه والمكسرات	2.7	12.6	-1.4	0.3	0.0
الزيوت والدهون	1.9	2.7	3.5	0.0	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	8.2	1.7	0.3	0.1
3) الملابس والأحذية	3.5	7.8	3.9	0.3	0.2
4) المساكن، منها:	21.9	1.6	0.7	0.4	0.1
الإيجارات	15.6	5.8	3.2	0.9	0.5
الوقود والإنارة	4.8	-11.3	-8.6	-0.6	-0.4
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	2.9	1.1	0.1	0.0
6) الصحة	2.2	4.7	0.0	0.1	0.0
7) النقل	13.6	-16.5	-4.7	-2.5	-0.6
8) الاتصالات	3.5	0.2	-0.3	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.3	2.0	6.1	0.0	0.1
10) التعليم	5.4	3.7	1.1	0.2	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	2.1	1.2	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	2.0	0.1	0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها مجموعتي "الملابس والأحذية" (3.9٪)، و"الثقافة والترفيه" (6.1٪) .

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط 2016 فقد شهد تراجعاً بنسبة 1.1٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون ثاني 2016)، ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (-13.6٪)، ومجموعة النقل (-3.2٪).

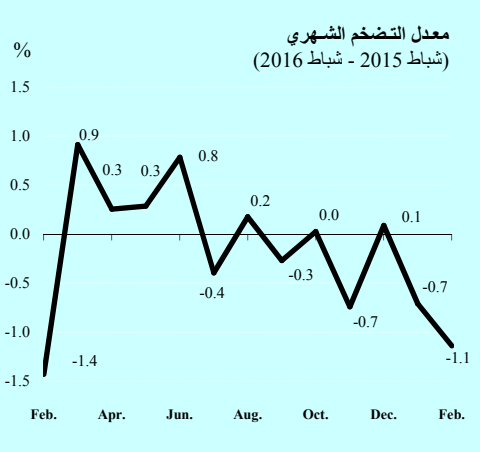

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2015 ليصل إلى 13.6٪ (11.7 للذكور و 23.0 للإناث) وذلك مقابل 12.3٪ (10.9 للذكور و 19.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.
- وعليه ارتفع معدل البطالة خلال عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.5٪ للإناث) وذلك مقابل 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.7٪ للإناث) خلال عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.6٪.

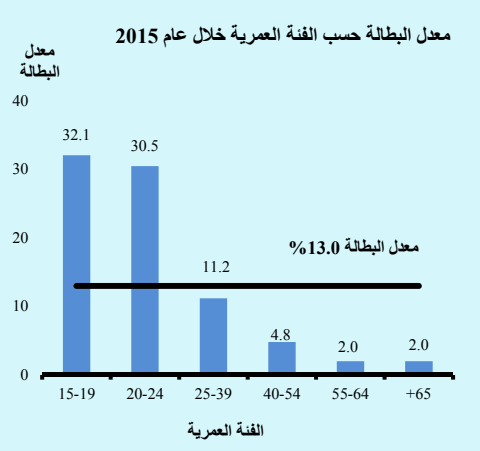

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال عام 2015 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 32.1٪) و 20-24 سنة (بواقع 30.5٪).
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.7٪ (60.0٪ للذكور و 13.3٪ للإناث) خلال عام 2015، بالمقارنة مع 36.4٪ (59.7٪ للذكور و 12.6٪ للإناث) خلال عام 2014.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.9٪ خلال عام 2015، وذلك مقابل 32.1٪ خلال عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.3٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.3٪)، التعليم (12.4٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.0٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 928.6 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 583.5 مليون دينار خلال عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (886.2 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,814.8 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,820.0 مليون دينار خلال عام 2014.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 932.0 مليون دينار ليبلغ 13,457.0 مليون دينار (50.5٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,360.4 مليون دينار ليبلغ 9,390.5 مليون دينار (35.3٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 22,847.5 مليون دينار (85.8٪ من GDP) في نهاية عام 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.

أداء الموازنة العامة خلال عام 2015 بالمقارنة مع العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر كانون الأول من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 151.0 مليون دينار أو ما نسبته 12.5٪ لتصل إلى 1,061.6 مليون دينار. أما خلال عام 2015 كاملاً فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 471.5 مليون دينار أو ما نسبته 6.5٪ لتصل إلى 6,796.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 121.2 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 350.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2015:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون الأول		معدل النمو	كانون الثاني – كانون الأول		معدل النمو
	2014	2015		2014	2015	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**1,212.6**	**1,061.6**	**-12.5**	**7,267.6**	**6,796.1**	**-6.5**
الإيرادات المحلية، منها:	731.7	623.8	-14.7	6,031.1	5,909.9	-2.0
الإيرادات الضريبية، منها:	312.5	312.5	0.0	4,037.1	4,096.2	1.5
ضريبة المبيعات	236.3	240.9	1.9	2,811.4	2,779.9	-1.1
الإيرادات الأخرى	416.8	309.5	-25.7	1,973.0	1,795.1	-9.0
المنح الخارجية	480.9	437.8	-9.0	1,236.5	886.2	-28.3
إجمالي الإنفاق، منها:	**896.2**	**963.9**	**7.6**	**7,851.1**	**7,724.7**	**-1.6**
النفقات الرأسمالية	259.0	292.9	13.1	1,137.5	1,108.7	-2.5
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**316.4**	**97.7**	-	**-583.5**	**-928.6**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال عام 2015 انخفاضاً مقداره 121.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.0٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لـتصل إلى 5,909.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 177.9 مليون دينار و2.4 مليون دينار، على التوالي، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 59.1 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

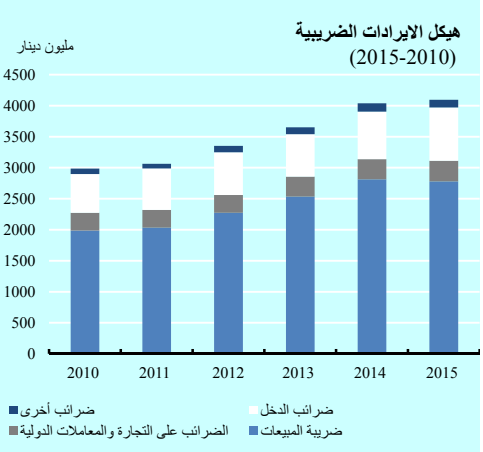

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2015 بمقدار 59.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.5٪ مقارنة مع عام 2014 لتصل إلى 4,096.2 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 69.3٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت ايرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 92.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.1٪ لتصل إلى 858.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 21.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 39.5 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 52.9 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 75.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 651.8 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 5.4 مليون دينار أو ما نسبته 1.6٪ لتبلغ 332.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 31.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.1٪ لتبلغ 2,779.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 67.9٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضريبة المبيعات

على السلع المستوردة بمقدار 30.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 21.7 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 7.7 مليون دينار، في حين ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 28.3 مليون دينار.

- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 7.4 مليون دينار أو ما نسبته 5.6٪ لتصل إلى 124.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2015 بمقدار 177.9 مليون دينار أو ما نسبته 9.0٪ لتصل إلى 1,795.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، محصلة لانخفاض حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 179.8 مليون دينار لتبلغ 336.2 مليون دينار (منها 296.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، وانخفاض حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 30.2 مليون دينار لتبلغ 852.8 مليون دينار، في حين ارتفعت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 32.2 مليون دينار لتبلغ 606.2 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2015 بمقدار 2.4 مليون دينار أو ما نسبته 11.4٪ لتبلغ 18.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال عام 2015 بمقدار 350.3 مليون دينار أو ما نسبته 28.3٪ لتبلغ 886.2 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

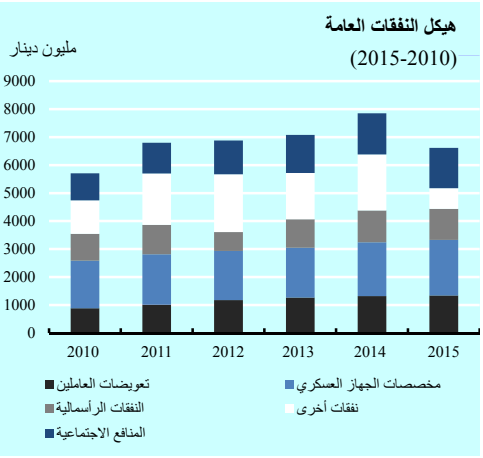

شهدت النفقات العامة خلال شهر كانون الأول من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 67.7 مليون دينار أو ما نسبته 7.6٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 963.9 مليون دينار. بينما شهدت النفقات العامة خلال عام 2015 انخفاضاً مقداره 126.4 مليون دينار أو ما نسبته 1.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 7,724.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 97.6 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 28.8 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال عام 2015 بمقدار 97.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.5٪ لتصل إلى 6,616.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض بند المنافع الاجتماعية بمقدار 30.6 مليون دينار ليصل إلى 1,442.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 21.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفاض بند فوائد الدين بمقدار 11.5 مليون دينار ليصل إلى 914.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 13.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 76.4 مليون دينار ليبلغ 403.1 مليون دينار ليشكل ما نسبته 6.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض

بند دعم السلع بمقدار 19.4 مليون دينار ليبلغ 199.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 3.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 65.9 مليون دينار لتبلغ 1,986.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 30.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 24.5 مليون دينار لتبلغ 1,344.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.3٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال عام 2015 انخفاضاً مقداره 28.8 مليون دينار، أو ما نسبته 2.5٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 1,108.7 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2015 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 928.6 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 583.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

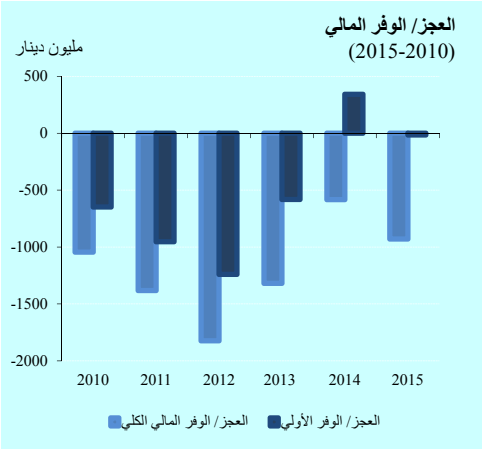

- سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2015 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 14.2 مليون دينار مقابل وفرا أولياً مقداره 342.4 مليون دينار خلال عام 2014.

الدين العام

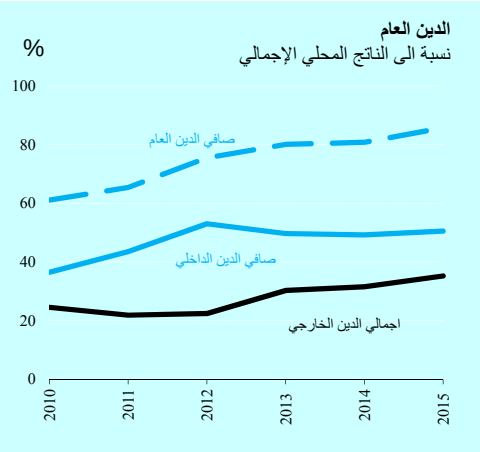

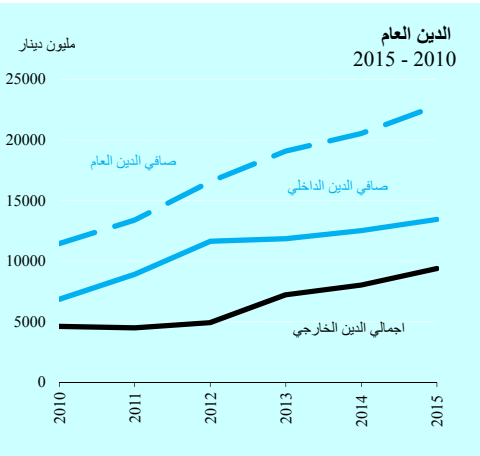

- ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2015 بمقدار 932.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,457.0 مليون دينار (50.5٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 865.0 مليون دينار ليبلغ 15,486.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2014 بمقدار 67.0 مليون دينار لتبلغ 2,029.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي محصلة لانخفاض إجمالي الدين العام للموازنة العامة من ناحية، حيث انخفض رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية عام 2015 بمقدار 87.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,384.0 مليون دينار، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 512.0 مليون دينار، ومن ناحية أخرى ارتفع اجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 1,003.0 مليون دينار ليصل إلى 2,551.0 مليون دينار، حيث ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك

المؤسسات بمقدار 1,050.0 مليون دينار ليصل إلى 1,989.0 مليون دينار، بينما انخفض رصيد سندات المؤسسات المستقلة في نهاية عام 2015 عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 بمقدار 46.0 مليون دينار ليصل إلى 563.0 مليون دينار.

- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 ارتفاعاً بمقدار 1,360.4 مليون دينار ليبلغ 9,390.5 مليون دينار (35.3٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى اصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران، بالإضافة إلى استلام الدفعة السابعة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 142.0 مليون دينار (أي ما يعادل 200 مليون دولار)، في شهر نيسان، وكذلك الدفعة الثامنة والأخيرة من القرض بقيمة 281.4 مليون دينار (أي ما يعادل 396.3 مليون دولار)، في شهر آب من عام 2015. علماً بأن الحكومة قامت بإصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة 500 مليون دولار في شهر تشرين ثاني 2015، لإطفاء سندات بالدولار الأمريكي بقيمة 750 مليون دولار تم اصدارها في عام 2010. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 60.0٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.0٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.2٪، و15.7٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2015 بمقدار 2,292.4 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 22,847.5 مليون دينار (85.8٪ من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال عام 2015 ما مقداره 1,462.6 مليون دينار (منها 232.4 مليون دينار فوائد) مقابل 906.3 مليون دينار (منها 204.6 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- رفع أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2016		معدل النمو
		آذار	نيسان	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	495.0	525	6.1
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	650.0	695	6.9
السولار	فلس/لتر	320.0	355	10.9
الكاز	فلس/لتر	320.0	355	10.9
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	179.6	207.5	15.5
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	265.0	295	11.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	270.0	300	11.1
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	285.0	315	10.5
الإسفلت	دينار/طن	203.8	231.7	13.7

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2016/4/1

- قرر مجلس الاستثمار تخفيض ضريبة الدخل على قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى 5٪، وتخفيض ضريبة المبيعات للقطاع إلى نسبة الصفر بالإضافة إلى اعفاء مدخلات انتاج القطاع من كل الضرائب والرسوم (كانون ثاني 2016).

- قررت هيئة تنظيم النقل البري تخفيض أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من شهر شباط 2016 (كانون ثاني 2016).

❑ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر جداً ومنحة بقيمة 19.5 مليون دولار مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - اتفاقية قرض ميسر بقيمة 14 مليون دولار، لتمويل تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء (East Zarqa Wastewater Project).
  - اتفاقية منحة بقيمة 5.5 مليون دولار مخصصة للمشروع نفسه، لتمويل الأعمال والخدمات والمشتريات الخاصة ببناء خط ناقل جديد للصرف الصحي وأيضاً إعادة تأهيل خط الصرف الصحي الحالي وذلك من محطة شرق الزرقاء إلى محطة معالجة (تنقية) مياه الصرف الصحي في الخربة السمراء.
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 20 مليون دولار مقدمة من دولة الكويت، للمساهمة في دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (كانون ثاني 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 39 مليون دولار كندي مقدمة من الحكومة الكندية، تستهدف قطاع النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال تمويل مشروعين، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - 19.85 مليون دولار كندي لدعم "التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع الطاقة المتجددة".
  - 19.1 مليون دولار كندي لمشروع "تنمية المشاريع في وادي الأردن".
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 200 الف دولار مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية، لتمويل مشروع بناء قدرات جمعيات المنتجين الريفيين في إطار برنامج القرى الصحية (شباط 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة اضافية بقيمة 16.4 مليون دولار مقدمة من الحكومة اليابانية، وذلك خارج نطاق المساعدات الثنائية المقدمة للمملكة، بهدف المساعدة في تخفيف الأعباء الناجمة عن استضافة اللاجئين السوريين (آذار 2016).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 بنسبة 16.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 362.4 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 بنسبة 13.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 1,135.9 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 ارتفاعاً نسبته 37.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 773.5 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر شباط من عام 2016 بنسبة 7.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتصل إلى 165.1 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 5.5٪ مقارنة بذات الشهر من عام 2015، لتصل إلى 69.1 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 5.7٪ لتصل إلى 401.6 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 4.6٪ لتصل إلى 142.2 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر شباط من عام 2016 بنسبة 4.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل عام 2015 ليصل إلى 180.6 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.5٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 382.3 مليون دينار.
- ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات ليبلغ 2,396.1 مليون دينار (9.0٪ من GDP) خلال عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.9٪ من GDP في عام 2015 مقارنة مع 12.6٪ من GDP في عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 904.4 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة بحوالي 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2015 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 24,357.5 مليون دينار مقارنة مع 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 52.6 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 136.9 مليون دينار خلال شهر كانون الثاني من عام 2016، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 84.3 مليون دينار ليبلغ 1,433.5 مليون دينار مقارنة مع الشهر المماثل عام 2015.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	شهر كانون الثاني			
	2015	معدل النمو (٪)	2016	معدل النمو (٪)
	القيمة	2015/2014	القيمة	2016/2015
التجارة الخارجية	1,349.2	-24.3	1,433.5	6.3
الصادرات الكلية	434.4	-8.8	362.4	-16.6
الصادرات الوطنية	350.2	-14.1	297.6	-15.0
المعاد تصديره	84.2	22.6	64.8	-23.0
المستوردات	999.0	-27.3	1,135.9	13.7
الميزان التجاري	-564.6	-37.1	-773.5	37.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	شهر كانون الثاني		
	2015	2016	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	72.6	71.6	-1.4
السعودية	49.7	49.1	-1.2
العراق	56.2	35.4	-37.0
الهند	49.3	17.5	-64.5
الكويت	6.7	13.6	103.0
الإمارات	11.0	11.7	6.4
لبنان	7.9	8.7	10.1
المستوردات			
الصين	131.7	152.8	16.0
السعودية	189.5	145.4	-23.3
الولايات المتحدة الامريكية	71.0	67.5	-4.9
ألمانيا	48.7	64.0	31.4
ايطاليا	34.1	53.1	55.7
سويسرا	23.3	41.5	78.1
اليابان	28.8	38.2	32.6
كوريا الجنوبية	29.6	36.4	23.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 انخفاضاً نسبته 16.6٪ لتصل إلى 362.4 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 8.8٪ خلال الشهر المماثل من عام 2015. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 52.6 مليون دينار أو ما نسبته 15.0٪ لتصل إلى 297.6 مليون دينار، وتراجع السلع المعاد تصديرها بنسبة 23.0٪ لتصل إلى 64.8 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال شهر كانون الثاني من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**350.0**	**297.6**	**-15.0**
الملابس	**74.7**	**71.6**	**-4.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	68.0	63.3	-6.9
منتجات دوائية وصيدلية	**26.7**	**28.1**	**5.2**
السعودية	9.7	5.4	-44.3
العراق	4.2	2.9	-31.0
لبنان	3.1	2.8	-9.7
الإمارات	1.5	2.7	80.0
الفوسفات	**25.3**	**20.2**	**-20.2**
الهند	22.4	12.6	-43.8
أندونيسيا	0.0	3.6	-
البوتاس	**28.3**	**19.1**	**-32.5**
ماليزيا	6.2	6.6	6.5
الهند	12.2	4.5	-63.1
مصر	1.7	2.2	29.4
الخضروات	**35.0**	**16.4**	**-53.1**
الكويت	2.5	3.4	36.0
الإمارات	3.2	2.9	-9.4
قطر	2.7	2.3	-14.8
الأسمدة	**16.1**	**12.8**	**-20.5**
العراق	0.0	11.8	-
إيران	0.2	0.1	-50.0
تونس	0.2	0.1	-50.0
الحيوانات الحية	**13.9**	**10.6**	**-23.7**
السعودية	13.4	9.2	-31.3
قطر	0.0	1.3	-
السودان	0.0	0.1	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- انخفـــاض الصـــادرات مـــن الخضروات بمقدار 18.6 مليون دينار (53.1٪) لتصل إلى 16.4 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من الكويت والإمارات وقطر على ما نسبته 52.4٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

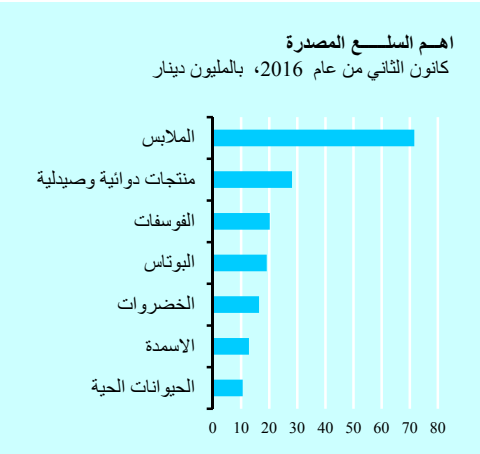

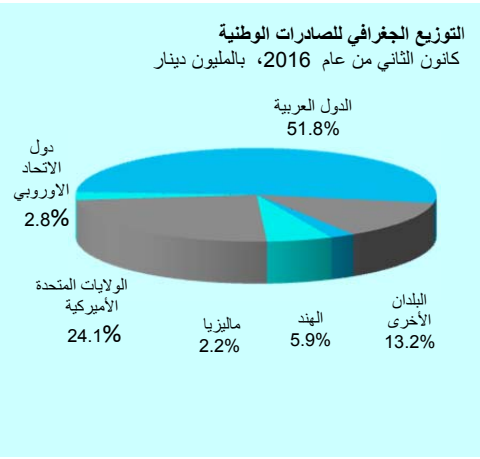

- تراجع الصادرات من الفوسفات بمقدار 5.1 مليون دينار (20.2٪) لتصل إلى 20.2 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 13.3٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 7.9٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 62.4٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

- تراجعت صادرات البوتاس بمقدار 9.2 مليون دينار (32.5٪) لتصل إلى 19.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من ماليزيا والهند ومصر على ما نسبته 69.6٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 1.4 مليون دينار (5.2٪)، لتصل إلى 28.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق ولبنان والإمارات على ما نسبته 49.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والبوتاس والخضروات والأسمدة و"الحيوانات الحية" خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 على ما نسبته 60.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.8٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند والكويت والإمارات ولبنان على ما نسبته 69.8٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 مقابل 72.4٪ خلال الشهر المماثل عام 2015.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال شهر كانون ثاني من عام 2016 بنسبة 13.7٪ لتصل إلى 1,135.9 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 27.3٪ خلال الشهر المماثل من عام 2015.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 24.4 مليون دينار، أو ما نسبته 26.4٪، لتصل إلى 116.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 59.4٪.

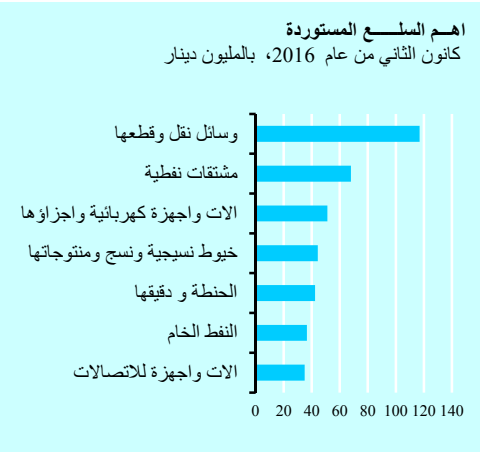

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات وأجهزة كهربائية بمقدار 24.7 مليون دينار (93.2٪) وقد شكلت أسواق كل من الصين وأوكرانيا والمانيا ما نسبته 48.4٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من الحنطة ودقيقها بمقدار 41.7 مليون دينار وقد شكلت رومانيا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه السلعة وبما نسبته 77.4٪.
- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 38.7 مليون دينار، أو ما نسبته 36.3٪، لتصل إلى 68.0 مليون دينار. وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة إضافةً إلى تشغيل خط ميناء الغاز المسال في العقبة. ولقد شكلت أسواق كل من

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون الثاني من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**999.0**	**1,135.9**	**13.7**
وسائل النقل وقطعها	**92.5**	**116.9**	**26.4**
اليابان	18.8	24.5	30.0
كوريا الجنوبية	17.2	24.3	41.3
ألمانيا	14.7	20.6	40.1
مشتقات نفطية	**106.7**	**68.0**	**-36.3**
السعوديه	52.3	39.0	-25.4
إيطاليا	0.0	18.2	-
اليونان	0.0	6.6	-
الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**26.5**	**51.2**	**93.2**
الصين	4.8	15.4	220.8
أوكرانيا	0.0	5.0	-
ألمانيا	2.1	4.4	109.5
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**40.0**	**44.3**	**10.8**
الصين	16.6	18.9	13.9
تايوان	11.3	13.6	20.4
تركيا	3.0	2.8	-6.7
حنطة ودقيقها	**0.7**	**42.4**	**-**
رومانيا	0.0	32.8	-
النفط الخام	**63.8**	**36.6**	**-42.6**
السعودية	63.8	36.6	-42.6
آلات وأجهزة للاتصالات	**23.3**	**35.0**	**50.2**
الصين	13.4	23.9	78.4
فيتنام	5.7	6.1	7.0
مصر	0.5	1.2	140.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

السعودية وإيطاليا واليونان ما نسبته 93.8٪ من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 27.2 مليون دينار، أو ما نسبته 42.6٪، لتصل إلى 36.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس محصلة لتراجع الأسعار بنسبة 42.8٪. وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 0.3٪ مقارنة مع شهر كانون الثاني من عام 2015. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
كانون الثاني من عام 2016، بالمليون دينار

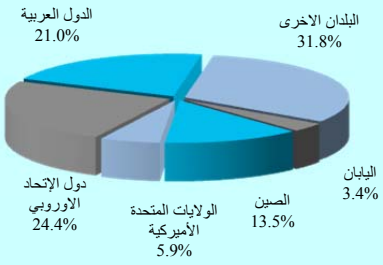

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحنطة ودقيقها" و"النفط الخام" و"آلات وأجهزة للاتصالات" على ما نسبته 34.7٪ من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 مقابل 35.4٪ خلال الشهر الماثل من عام 2015. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا وسويسرا واليابان وكوريا الجنوبية خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 على ما نسبته 52.7٪ من إجمالي المستوردات مقابل 55.7٪ خلال الشهر الماثل من عام 2015.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 انخفاضاً مقداره 19.4 مليون دينار، أو ما نسبته 23.0٪، مقارنة بذات الشهر من عام 2015 لتبلغ 64.8 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 208.9 مليون دينار، أي بنسبة 37.0٪، مقارنة بذات الشهر من عام 2015 ليصل إلى 773.5 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر شباط من عام 2016 بنسبة 4.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 180.6 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.5٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 382.3 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر شباط من عام 2016 انخفاضاً مقداره 12.7 مليون دينار (7.1٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 لتصل إلى 165.1 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بمقدار 24.2 مليون دينار (5.7٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 401.6 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر شباط من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 3.6 مليون دينار (5.5٪) لتصل إلى 69.1 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد انخفضت مدفوعات بند السفر بمقدار 6.2 مليون دينار (4.6٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 142.2 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014 إلى ما يلي:

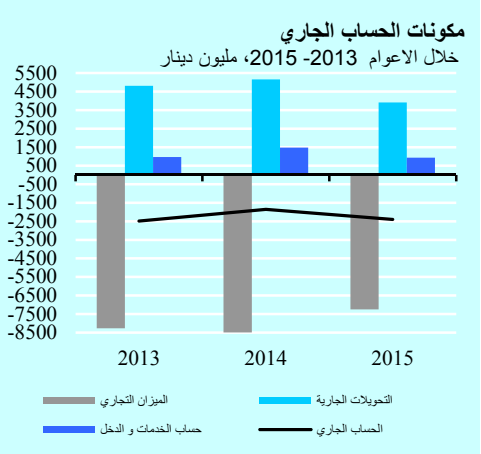

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,396.1 مليون دينار (9.0٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,167.8 مليون دينار (11.9 من GDP) مقارنة مع 3,193.1 مليون دينار (12.6 من GDP) في عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2015 بمقدار 1,246.3 مليون دينار (14.7٪) ليصل إلى 7,249.3 مليون دينار مقابل 8,495.6 مليون دينار خلال عام 2014.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2014 بمقدار 492.5 مليون دينار ليبلغ 1,286.4 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 347.8 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 295.9 مليون دينار خلال عام 2014، وذلك محصلة لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 57.1 مليون دينار ليبلغ 576.6 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 5.2 مليون دينار ليصل إلى 228.8 مليون دينار.

- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 1,246.3 مليون دينار ليصل 3,914.6 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال عام 2015 بمقدار 569.7 مليون دينار ليبلغ نحو 771.7 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 676.6 مليون دينار ليصل إلى 3,142.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,593.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 908.9 مليون دينار خلال عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 904.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014.

- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 918.4 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 824.9 مليون دينار خلال عام 2014.

- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 313.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 391.4 مليون دينار خلال عام 2014.

- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 547.6 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,678.0 مليون دينار خلال عام 2014.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 24,357.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 121.0 مليون دينار ليصل إلى 18,657.9 مليون دينار، حيث ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 372.6 مليون دينار في حين انخفض رصيد النقد والودائع لدى الجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 294.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 1,899.7 مليون دينار ليصل إلى 43,015.5 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 883.0 مليون دينار ليبلغ 21,269.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 956.8 مليون دينار ليبلغ 6,728.0 مليون دينار جراء قيام الحكومة بإصدار وإطفاء سندات اليوروبوندز بمقدار 1,418.0 مليون دينار و 531.8 مليون دينار في الأسواق العالمية، على التوالي.
  - ارتفاع رصيد قروض الحكومة العامة طويلة الأجل بمقدار 182.6 مليون دينار ليبلغ 3,377.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد تسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 346.2 مليون دينار ليصل إلى 1,310.5 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 323.2 مليون دينار ليبلغ 7,411.6 مليون دينار.